



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority

الدليل الإرشادي للإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) في قطاع المياه

2024





معالي المهندس عبدالله بن إبراهيم العبدالكريم
رئيس الهيئة السعودية للمياه

يعكس الدليل الإرشادي للإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) رؤية طموحة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع المياه. تدعم هذه المبادرة رؤية السعودية 2030 من خلال دمج ممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع جوانب الأعمال؛ مما يضمن ازدهار قطاع المياه في الحاضر والمستقبل. يسعى قطاع المياه في المملكة إلى تحقيق مستقبل مستدام للأجيال القادمة وأن يكون نموذجا رائدا في الاستدامة على المستويين الوطني والعالمي من خلال تحسين إدارة المياه واعتماد التقنيات الحديثة. يواجه القطاع تحديات مثل ندرة الموارد المائية وتغير المناخ، ولكن تُعتبر هذه التحديات فرصا للابتكار والتميز. إن تبني ممارسات الاستدامة يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام المياه، وتقليل الهدر، وتشجيع إعادة التدوير؛ مما يساعد على التكيف مع التغيرات ويضمن فوائد طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

إن الهيئة السعودية للمياه، ستركز على تعظيم دورها الإستراتيجي في تنظيم وتطوير قطاع المياه، وستكون امتدادا لما تحققت من نجاحات عالية وأرقام قياسية، مستندة إلى ما تملكه من خبرات ذات كفاءات عالية، وشغف مستمر للإنجاز والتميز والابتكار، لتسهم في مواكبة رؤية السعودية 2030، وتحقيق أهدافها في الاستدامة، وجودة الحياة، وتنوع الاقتصاد الوطني.





سعادة المهندس ممدوح عبدالعالي الشعيبي نائب الرئيس للبيئة والاستدامة

نحث جميع الجهات العاملة في قطاع المياه على نشر تقارير الاستدامة الخاصة بها سنويا، حيث يوفر هذا الدليل تعليمات شاملة لتسهيل ذلك، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية لإعداد التقارير.

يُعبّر هذا الدليل عن التفاني في ممارسة الأعمال المسؤولة في قطاع المياه، وهو ليس مجرد أداة للإفصاح، بل دعوة للعمل والتطبيق الفعلي لممارسات الاستدامة. يسعى الدليل إلى تحفيز الجهات على تبني هذه الإرشادات بشكل كامل، ليصبح مرجعا حقيقيا لكل من يعمل على إعداد تقارير الاستدامة أو الممارسات ذات الصلة.

يركز الدليل بشكل خاص على المواضيع ذات الأهمية النسبية والمتعلقة بقطاع المياه، مما يعزز من قيمة المعلومات النوعية التي يمكن تضمينها في الإفصاحات. من المتوقع أن تظهر نتائج هذه الجهود في المستقبل القريب، حيث سيسهم توحيد الجهود من أجل قطاع مياه مستدام في تحقيق رؤية المملكة الطموحة وتعزيز مكانتها كقائد عالمي في هذا المجال. يطمح الدليل إلى تشجيع الجميع على اتخاذ خطوات فعلية نحو تحقيق الاستدامة في قطاع المياه، مما يضمن مستقبلا مستداما ومزدهرا للجميع.

الفهرس

3	1 المقدمة
3	1.1 رؤى استراتيجية
6	1.2 هذا الدليل
7	1.3 نطاق التطبيق
8	2 نظرة استراتيجية
8	2.1 التوجهات العالمية في الاستدامة
9	2.2 للواتمة مع التوجهات الوطنية
13	2.3 أهمية ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها في قطاع المياه
17	3 دمج الاستدامة في قطاع المياه
16	3.1 حوكمة الاستدامة
18	3.2 منهجية تطبيق الاستدامة وإعداد التقارير
25	4 الملاحق
25	4.1 الملحق 1: مقاييس الاستدامة الموصى بها
29	4.2 الملحق 2: المعايير العالمية الرئيسية للإفصاح عن ممارسات الاستدامة
34	لنكن على تواصل

1.2 هذا الدليل

يساعد هذا الدليل الجهات في قطاع المياه بالملكة على تبني الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والإفصاح عنها، من خلال تقديم منهجية لدمج ممارسات الاستدامة بشكل فعال في جوهر أعمالها. حيث تؤدي الهيئة السعودية للمياه دورا محوريا في تشجيع تبني هذه الممارسات وتعزيزها عبر القطاع، بما يضمن توافق جميع أصحاب المصلحة مع الأهداف الوطنية.

إن اتباع توصيات هذا الدليل والإفصاح بشفافية عن الأداء يعد أمرا بالغ الأهمية، حيث يساهم في تعزيز المساءلة وتحقيق التقدم المستدام في القطاع. ويقدم الدليل خطوات عملية لدمج ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية، وتعزيز الإفصاح بشكل متسق، مع تسليط الضوء على أهمية الجدوى المالية، وإدارة المخاطر، وتعزيز مرونة قطاع المياه.

من خلال اتباع هذه التوصيات، يمكن لأصحاب المصلحة معالجة التحديات الرئيسية وتحسين الحوكمة؛ مما يدعم في نهاية المطاف التزام المملكة بالاستدامة والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (UNSDGs). ويشهد مجال إعداد تقارير الاستدامة تطورا سريعا نتيجة تزايد مطالب أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات التنظيمية بالكشف عن المعلومات المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وقد أدى هذا الاهتمام المتزايد إلى دفع التوجه نحو الاستدامة في قطاع المياه بالملكة، حيث أصبح المزيد من أصحاب المصلحة يدركون أهمية مراعاة جوانب الاستدامة (ESG) عند اتخاذ القرارات. إن هذا التوجه يعزز من قدرة القطاع على مواجهة التحديات، ويساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وضمان استدامتها للأجيال القادمة. كما أن هذا التأثير يمتد إلى قدرة الجهة على تنفيذ خطط أعمالها، وتحقيق قيمة طويلة الأمد.

تشير الاستدامة إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. وهي تركز على إيجاد توازن بين حماية البيئة، والرفاهية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية. أما البيئة، والمجتمع، والحوكمة، فهي المحاور الثلاثة الرئيسية المستخدمة لتقييم نهج الجهة في الاستدامة، وتأثيره الواسع على المجتمع، حيث تصنف كما يلي:

- **البيئة:** تشمل تأثير الجهة على البيئة، مثل انبعاثات الكربون، واستهلاك الطاقة، وإدارة النفايات، واستهلاك المياه، والموارد الطبيعية.
- **المجتمع:** تشير إلى علاقات الجهة مع عاملها، وعملائها، ومورديها، والمجتمعات، وتغطي جوانب مثل حقوق العمال، والمشاركة الاجتماعية، وحقوق الإنسان.
- **الحوكمة:** تركز على الأمور الإدارية الداخلية للجهة، بما في ذلك تنوع مجلس الإدارة، والشفافية، والممارسات الأخلاقية في الحوكمة.

إن كلا من مصطلحي الاستدامة بمفهومها العام، وممارسات الاستدامة (ESG)، يشكلان أساساً رئيسياً لفهم استدامة الجهة، حيث يتيح مفهوم ممارسات الاستدامة (ESG) الوصول إلى بيانات تساهم في اتخاذ قرارات مدروسة، ويدعم النمو المستدام، والمسؤول، ويساهم في تعزيز قدرة الجهة على التكيف، والنمو في بيئة دائمة التغير.

1.3 نطاق التطبيق

يعد هذه الدليل مصدراً هاماً للجهات العاملة في قطاع المياه، حيث يعزز فهمها للجوانب الأساسية لحوكمة الاستدامة. كما يساعدها في تحديد المواضيع ذات الأهمية النسبية، والمؤشرات المناسبة لقياس ممارسات الاستدامة في القطاع، ويوجهها في التنقل ضمن المشهد المتطور للإفصاح عن ممارسات الاستدامة.

تنطبق إرشادات الإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) على مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في قطاع المياه بالملكة العربية السعودية، بما في ذلك جميع الجهات المرخصة في سلسلة إمداد المياه. وتشمل هذه السلسلة العديد من الأنشطة الأساسية مثل: إنتاج المياه من خلال عمليتي التحلية، والتنقية، ونقل المياه من مواقع الإنتاج إلى مناطق الطلب، وتخزين المياه للتعامل مع الحالات الطارئة، ثم توزيع المياه على المستفيدين النهائيين للاستخدام في الأغراض الحضرية، والصناعية، والزراعية، وجمع المياه المستعملة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وإعادة استخدامها.

سيتم تحديث هذا الدليل استجابة للتغيرات في الأطر التنظيمية، والاحتياجات المستجدة لقطاع المياه. ومن المبحذ أن يقوم جميع أصحاب المصلحة بدمج توصيات، ومنهجية إعداد التقارير الواردة في هذا الدليل ضمن أعمالهم؛ مما يعزز الوعي بمفاهيم الاستدامة، ويساهم في تحقيق مستقبل مستدام لقطاع المياه في المملكة العربية السعودية.



نظرة استراتيجية

2.1 التوجهات العالمية في الاستدامة

لقد حققت الجهات العاملة في قطاع المياه في المملكة العربية السعودية تقدماً ملحوظاً في تنمية القدرات والتوافق مع أفضل الممارسات العالمية في مجال الاستدامة. وضعت المملكة العربية السعودية هدفاً طموحاً لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بمقدار 278 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2030، بموجب اتفاقية باريس؛ مما يساهم في الجهود العالمية للحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى أقل من 2 درجة مئوية. كما تؤدي الهيئة السعودية للمياه دوراً مهماً في سياق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs)، الذي يدعو إلى توفير المياه وإدارتها المستدامة والمرافق الصحية للجميع، حيث تؤكد الهيئة التزامها الراسخ بالاستدامة، من خلال مواصلة جهودها مع المبادرات الدولية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى إبراز أهمية إدارة المياه بشكل مسؤول، وتحسين جودتها، والحفاظ على الموارد.

وفي إطار سعي المملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية المستدامة تعمل على مراقبة الأداء، والإفصاح عن مدى تقدمها من خلال الاستعراض الطوعي الوطني (Voluntary National Review- VNR)، الذي يبين توجهات المملكة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد الاستعراض الطوعي الوطني على دمج ممارسات الاستدامة في الحوكمة والتنمية، ويزيد المبادرات التي تقوم بها المملكة لتعزيز الطاقة النظيفة، وإدارة المياه المستدامة، والعمل المناخي. وتضمن هذه المنهجية الشفافة والقابلة للمساءلة أن المملكة تسير في طريق واضح لتحقيق التزاماتها في الاستدامة، ومن هذا المنطلق تلتزم الهيئة السعودية للمياه بأداء دورها المحوري في دعم هذه المساعي الوطنية.

بالإضافة إلى هذه الجهود، تقود المملكة العمل المناخي الإقليمي من خلال مبادرة الشرق الأوسط الأخضر (Middle East Green Initiative- MGI) والتي تهدف إلى التخفيف من تأثير تغير المناخ على المنطقة والتعاون لتحقيق الأهداف المناخية العالمية. فمن خلال زيادة التعاون الإقليمي وإنشاء البنية التحتية اللازمة لتقليل الانبعاثات وحماية البيئة، يمكن لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر أن تعزز التأثير في مكافحة تغير المناخ على الصعيد العالمي، مع خلق فرص اقتصادية واسعة النطاق للمنطقة.

علاوة على ذلك، ولسد الفجوة بين الالتزام والتنفيذ وإعداد التقارير، قامت الهيئة السعودية للمياه بتطوير الدليل الإرشادي للإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) لتقديم إرشادات شاملة للجهات حول كيفية الإفصاح وفقا لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (Global Reporting Initiative - GRI). ويعتبر هذا الدليل مرجعا أساسيا حيث يوفر إطارا متكاملا للإفصاح عن مقاييس الاستدامة المختلفة؛ مما يتيح للجهات تقديم تقارير متوازنة وشفافة حول أدائها العام.

ومن خلال تبني هذه المعايير، يمكن للجهات مقارنة تقدمها مع أفضل الممارسات العالمية؛ مما يوفر لأصحاب المصلحة سردا موثوقا وواضحا للاستدامة. ومع تقدم الجهات في رحلة التقارير، يمكنها أيضا تبني معايير التقارير المالية الدولية (IFRS: S1, S2) إذ تضمن هذه المعايير أن يكون التقرير ذا صلة وقادرا على الاستجابة لتوقعات أصحاب المصلحة. يركز معيار S1 على الإفصاحات العامة عن الاستدامة، بينما يركز معيار S2 على الإفصاحات المتعلقة بالمناخ؛ مما يدعم اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

إن هذه المعايير تعد أساسية لإظهار التزام القطاع بالممارسات المستدامة، بالإضافة إلى مواجهة التحديات المرتبطة بإدارة المياه. كما يساهم توحيد عمليات إعداد تقارير الاستدامة في القطاعات المختلفة في تسهيل الوصول إلى مجموعة من الإفصاحات والمعايير الطوعية الأخرى؛ مما يثري مساعي تحقيق الهدف الشامل للتنمية المستدامة. وللحصول على المزيد من التفاصيل حول هذه المعايير، يمكن الرجوع إلى **الملاحق 2** من هذا الدليل.

2.2 الموائمة مع التوجهات الوطنية

تسعى الهيئة السعودية للمياه لبناء قطاع مياه قادر على التكيف مع التحديات المستقبلية، مع تقديم مساهمات فعالة في رؤية السعودية 2030 وأهداف الاستدامة الوطنية.

يؤدي قطاع المياه دورا محوريا في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية، حيث يتماشى بشكل وثيق مع التوجهات الوطنية المحددة في رؤية السعودية 2030. وباعتبار المياه موردا نادرا في المملكة، فإنها تقع في صميم الاعتبارات، بما يدعم الاستدامة البيئية، والرفاه الاجتماعي، والنمو الاقتصادي. وبالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (918) بتاريخ 1445/10/28هـ الصادر بالموافقة على تحويل (المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة) إلى هيئة باسم (الهيئة السعودية للمياه) لتكون المنظم لأنشطة خدمات المياه، وإلى المادة (الرابعة)، البند رقم (22) من الترتيبات التنظيمية الذي ينص على مراقبة تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة في قطاع المياه، قامت الهيئة بإصدار هذا الدليل الإرشادي للإفصاح عن ممارسات الاستدامة في قطاع المياه؛ لضمان أن تكون عمليات واستراتيجيات قطاع المياه متوافقة مع الأجندة الوطنية؛ مما يساهم في تحقيق الأهداف الطموحة للرؤية.

تضطلع الهيئة السعودية للمياه بدور جوهري في مواءمة قطاع المياه مع أهداف رؤية السعودية 2030، من خلال التخطيط الاستراتيجي، والتنظيم، والابتكار، وتطوير البنية التحتية لضمان إدارة مستدامة وفعالة للموارد. كما تشجع الهيئة على تبني التقنيات المتقدمة ورفع الوعي العام بالحفاظ على المياه. كما تعمل بالتنسيق مع الوزارات لتطوير القطاع، وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية ودعم الحلول التي تساهم في المرونة والقدرة على التكيف مع التحديات المستقبلية. إذ يعد هذا التعاون أمرا بالغ الأهمية لتحقيق تطلعات المملكة في السعي نحو مجتمع حيوي، والمساهمة في بناء اقتصاد مزدهر، وتحقيق وطن طموح. رؤية السعودية 2030 هي إطار استراتيجي يهدف إلى تقليل اعتماد المملكة العربية السعودية على النفط، وتنويع اقتصادها، وتطوير قطاعات الخدمات العامة. كما أنها تمثل خارطة طريق تعبر عن الأهداف والتطلعات طويلة المدى، وتعكس قوة المملكة وقدراتها. وتعتمد الرؤية على ثلاثة محاور رئيسية: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر، ووطن طموح. ويتقاطع قطاع المياه مع هذه المحاور الثلاثة من خلال مساهمته في الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

السعي للوصول لمجتمع حيوي

يعد الوصول إلى المياه النظيفة والموثوقة أمرا أساسيا للصحة العامة وجودة الحياة بشكل عام. إذ يدعم قطاع المياه هدف الرؤية المتمثل في مجتمع حيوي من خلال ضمان توفير إمدادات مياه مستدامة للاستخدام السكني، والمرافق الصحية، والمؤسسات التعليمية، والأنشطة الترفيهية، وغيرها.

المساهمة في تحقيق اقتصاد مزدهر

المياه هي مورد حيوي للعديد من الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة والصناعة والسياحة. يساهم قطاع المياه في تعزيز الاقتصاد المزدهر من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لتوصيل المياه ومعالجتها، وتعزيز اعتماد التقنيات الموفرة للمياه، وتشجيع الابتكار في الصناعات المرتبطة بالمياه.

السعي لبناء وطن طموح

في إطار ذلك، يساهم التركيز على الأمن الغذائي، والاستخدام المستدام للمياه، والاقتصاد المرن في تعزيز ممارسات القطاع التي تدعم رفاهية المجتمع. يساهم قطاع المياه في تحقيق هذه الطموحات من خلال تبني ممارسات إدارة المياه المستدامة، والاستثمار في التقنيات المدعومة بالطاقة المتجددة، وتنفيذ استراتيجيات متقدمة للحفاظ على المياه.

كجزء من رؤية السعودية 2030، أنشأت المملكة العديد من برامج تحقيق الرؤية لتحقيق أهداف محددة، يرتبط بعضها بشكل مباشر بقطاع المياه؛ بهدف ضمان الإدارة المستدامة لموارد المياه، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وتعزيز الحفاظ عليها. وفيما يلي بعض برامج تحقيق الرؤية الرئيسية المرتبطة بقطاع المياه:

• برنامج التحول الوطني:

تم إطلاق البرنامج في عام 2016، وكان أول برنامج يتم إطلاقه لدعم أهداف رؤية السعودية 2030 من خلال التركيز على التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات. ويشمل برنامج التحول الوطني مجموعة واسعة من المبادرات عبر مختلف القطاعات، بما في ذلك الرعاية الصحية، والتعليم، والبنية التحتية، والخدمات الاجتماعية، والبيئة.

يهدف البرنامج إلى معالجة العديد من التحديات التي تواجه قطاع المياه مثل ندرة الموارد، والحاجة إلى تحسين الخدمات، والحفاظ على المياه، والاستخدام الفعال للموارد. يقع تنفيذ المبادرات لبرنامج التحول الوطني تحت إشراف العديد من الوزارات والهيئات الحكومية الرئيسية. حيث تقود وزارة الاقتصاد والتخطيط الجهود مع الإشراف الاستراتيجي، كما تعمل على موازنة برنامج التحول الوطني مع الأهداف الاقتصادية لرؤية السعودية 2030. وتتولى وزارة البيئة والمياه والزراعة مبادرات تهدف إلى الحفاظ على المياه، وتحسين خدمات المياه، وتعزيز إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم وزارة الطاقة من خلال العمل على ضمان الاستخدام المستدام لموارد الطاقة والمياه، بما في ذلك تطوير مشاريع الطاقة المتجددة التي قد تؤثر على أنماط استهلاك المياه. ويعد هذا التعاون بين الوزارات أمرا ضروريا لتحقيق أهداف برنامج التحول الوطني بشكل متكامل وموحد؛ مما يجعله عنصرا محوريا في مسيرة المملكة العربية السعودية نحو اقتصاد أكثر تنوعا ومرونة.

استراتيجية المياه الوطنية 2030

تحدد استراتيجية المياه الوطنية نهجا شاملا لإدارة موارد المياه، بهدف تحقيق استدامتها، وتحسين خدماتها، والحفاظ عليها. حيث تتماشى الاستراتيجية مع برنامج التحول الوطني، وتؤكد على أهمية الإدارة المتكاملة لموارد المياه، واستخدام مصادر المياه غير التقليدية، واعتماد التقنيات المتقدمة في مجال المياه.

استراتيجية البيئة الوطنية

تركز هذه الاستراتيجية على حماية البيئة والموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، وتعزيز ممارسات التنمية المستدامة، بما يتماشى مباشرة مع أجندة الاستدامة لرؤية السعودية 2030. حيث تعالج الاستراتيجية القضايا المتعلقة بقطاع المياه مثل الحفاظ على الحياة البحرية، وتقليل تلوث المياه، وحماية النظم البيئية للمياه العذبة. وتدرك الاستراتيجية الترابط بين إدارة المياه والصحة البيئية، وتدعو إلى نهج متكامل في صياغة السياسات وتنفيذها.

تتم مراقبة كل من استراتيجية المياه الوطنية واستراتيجية البيئة الوطنية بشكل أساسي من قبل وزارة البيئة والمياه والزراعة، كما أن الوزارة مسؤولة عن الإدارة الشاملة لموارد المياه، وتطوير وصيانة البنية التحتية، وتنفيذ سياسات الحفاظ على المياه داخل المملكة، كما تتعاون الوزارة مع الهيئات الحكومية الأخرى، والقطاع الخاص، والشركاء الدوليين لتعزيز مبادرات حماية البيئة.

• برنامج تنمية القدرات البشرية

يدعم هذا البرنامج رؤية السعودية 2030 من خلال التركيز على تعزيز مهارات ومعرفة القوى العاملة السعودية. كما يرتبط البرنامج بقطاع المياه من خلال تركيزه على تطوير المهارات التقنية والمهنية المتعلقة بالتكنولوجيا، وإدارة موارد المياه، والحفاظ عليها.

وتتولى العديد من الوزارات والهيئات الحكومية مسؤولية تنفيذ البرنامج، إذ تشرف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على تنفيذه بالتعاون النشط مع الوزارات الأخرى ذات الصلة.

• برنامج جودة الحياة

برنامج جودة الحياة هو أحد البرامج الأساسية لتحقيق رؤية السعودية 2030. إذ يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستويات المعيشة في المملكة العربية السعودية من خلال تطوير بيئة تساهم في نمط حياة أكثر صحة ونشاطا. حيث يعد الوصول إلى مصادر مياه نظيفة وموثوقة مكونا رئيسيا لهذا البرنامج، لأنه يؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة وجودة الحياة بشكل عام. كما يدعو البرنامج إلى استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ومصادر المياه غير التقليدية الأخرى لاستخدامها في ري الحدائق والمرافق المائية الترفيهية، بما يتماشى مع أهداف المملكة في الحفاظ على المياه.

وتشرف على البرنامج وزارة الثقافة بهدف النهوض بمجتمع حيوي غني بالفرص الثقافية والترفيهية والرياضية. كما تتعاون الوزارة بشكل وثيق مع الوزارات الأخرى للتركيز على تطوير المساحات الحضرية، وتعزيز الأنشطة البدنية، وتوسيع العروض الثقافية والترفيهية.

• برنامج صندوق الاستثمارات العامة:

يعد برنامج صندوق الاستثمارات العامة محورا استراتيجيا ضمن رؤية السعودية 2030، ويهدف إلى تعزيز التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال تحويل صندوق الاستثمارات العامة إلى أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم. تتمثل مهمة البرنامج في دفع الاستثمار في مختلف القطاعات، سواء محليا أو دوليا، لتعزيز النمو الاقتصادي وتقليل اعتماد المملكة على عائدات النفط. يقوم برنامج صندوق الاستثمارات العامة بدورا حيويا في قطاع المياه من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية للمياه، وتحلية المياه، ومعالجة مياه الصرف الصحي، وتقنيات إعادة تدوير المياه. وتعد هذه الاستثمارات ضرورية لضمان الإدارة المستدامة لموارد المياه، وتحسين أمن المياه، ودعم تطوير الاقتصاد ليكون أكثر مرونة وتنوعا. ويعمل صندوق الاستثمارات العامة تحت إشراف مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية من خلال توجيه رأس المال إلى قطاع المياه، كما يعالج الاحتياجات الفورية لندرة المياه والحفاظ عليها، ويساهم أيضا في إنشاء صناعة مياه مستدامة ومبتكرة.

• برنامج الاستدامة المالية:

يعتبر برنامج الاستدامة المالية جزءا أساسيا من رؤية السعودية 2030، ويركز على تحقيق الاستقرار المالي طويل المدى للمملكة. ويهدف إلى تحقيق توازن في الميزانية من خلال تعزيز كفاءة الإدارة المالية العامة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد في قطاع المياه، ويسهم البرنامج في إدارة تخطيط المحافظ الرأسمالية لسلسلة إمداد المياه في المملكة. وتعد وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن الإشراف على هذا البرنامج، حيث تؤدي دورا محوريا في صياغة السياسات المالية، والإدارة المالية الحكومية، والإشراف على تنفيذ المبادرات المتعلقة به. إن هذا النهج الاستراتيجي يتماشى مع أهداف رؤية السعودية 2030 التي تسعى إلى تحقيق اقتصاد مزدهر ومتنوع، وأقل اعتمادا على عائدات النفط.

كما أن التعاون المتبادل بين الوزارات الأخرى أمرا هاما لتحقيق التقدم نحو رؤية السعودية 2030 وأهداف قطاع المياه. وتدعم وزارة التجارة هذه الرؤية من خلال دورها المحوري في نمو واستدامة القطاع التجاري في المملكة ومواكبة التغيرات والتطورات المستمرة في التجارة عالميا. كما تساهم هيئة السوق المالية من خلال تعزيز البنية التحتية للقطاع المالي لتنويع فرص الاستثمار وتعزيز الاقتصاد السعودي.

وتشجع الهيئة للممارسات والاستثمارات المستدامة في موارد المياه لضمان أمن المياه والإدارة طويلة الأمد، كجزء من التزامها بالعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، تدعم وزارة الاستثمار رؤية السعودية 2030 من خلال تسهيل وتعزيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية في القطاعات المتنوعة لتحقيق اقتصاد مزدهر ولتحسين جودة الحياة. كما تساهم وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في الرؤية من خلال الارتقاء بسوق العمل، وزيادة فرص التوظيف، وتعزيز نمو القطاع الخاص لتحقيق اقتصاد أكثر تنوعا واستدامة؛ مما يعكس النهج المتكامل لرؤية السعودية 2030 نحو التنويع الاقتصادي وإدارة الموارد المستدامة.

في إطار رؤية السعودية 2030، أطلقت المملكة العديد من المشاريع المحورية التي تؤكد التزامها بالتنمية المستدامة والحفاظ على البيئة. إذ تعد مبادرة السعودية الخضراء واحدة من المشاريع الرئيسية التي تهدف إلى معالجة تغير المناخ وتدهور الأراضي، وتضع المبادرة أهدافاً طموحة، مثل زراعة 10 مليارات شجرة وتوسيع المناطق المحمية لتشمل أكثر من 30% من أراضي المملكة؛ مما سيساعد في استعادة النظم البيئية وتعزيز دورة المياه. ومن أهم الإجراءات في هذه المبادرة، تبني نموذج الاقتصاد الدائري للكربون، الذي يدعو إلى تحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام 2060. ومن خلال هذه المبادرة، تحقق المملكة تطلعاتها نحو مستقبل أخضر. وتشمل رؤية السعودية 2030 أيضاً العديد من مشاريع الطاقة المتجددة التي تهدف إلى تخفيض الأثر البيئي للطاقة بما في ذلك المشاريع المرتبطة بالمياه.

وتبرز هذه المبادرات مجتمعة النهج التكامل الذي تتبعه المملكة العربية السعودية لضمان دمج استدامة قطاع المياه في التحول الاقتصادي والبيئي الطموح للبلاد؛ مما يجعل إدارة موارد المياه أولوية رئيسية للمستقبل.

2.3 أهمية ممارسات الاستدامة والإفصاح عنها في قطاع المياه

تعد هذه الجهود أساسية لبناء قطاع مياه مرن وشفاف قادر على التكيف مع التحديات واغتنام الفرص المستقبلية.

إن تقديم تقارير الاستدامة بجودة عالية يعود بفوائد كبيرة على الجهة عند تنفيذها بشكل صحيح. ومن الملاحظ عموماً أن الجهة التي تفصح عن ممارسات الاستدامة (ESG) تظهر أيضاً أداءً مالياً قوياً؛ مما يجعل لهذه الإفصاحات قيمة عالية. وفيما يلي بعض الفوائد المرتبطة بالإفصاح:

الاستدامة المالية على المدى الطويل

لا تقتصر الجدوى المالية على الربحية قصيرة المدى، بل تشمل أيضاً الحفاظ على استمرارية الجهة على المدى الطويل. إن الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة (ESG) تساعد الجهة على موازنة استراتيجيات أعمالها مع الممارسات المستدامة التي تدعم النمو المستدام، والمرونة، والقدرة على التكيف على المدى الطويل.

جذب استثمارات جديدة

تعزز الشفافية المتزايدة الثقة بين أصحاب المصلحة وتجذب الاستثمارات المستدامة؛ مما يقوي مصداقية قطاع المياه. كما أنها تسهل الوصول إلى خيارات التمويل الأخضر طويل الأمد بشروط مواتية.

تعزيز التوافق مع الأهداف الوطنية والمعايير العالمية

يعد الإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) ضرورياً لتتبع الأداء تجاه المبادرات الوطنية، مثل رؤية السعودية 2030، والمعايير العالمية مثل أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ومن خلال التوافق مع هذه الأطر، يمكن للجهات العاملة في قطاع المياه معالجة التحديات الرئيسية، بما في ذلك التغير المناخي وإدارة المياه، مع المساهمة في تقدم أجندة الاستدامة للمملكة. علاوة على ذلك، فإن دمج المبادرات الوطنية مثل مبادرة السعودية الخضراء وبرنامج التحول الوطني يعزز مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، والاقتصادية طويلة المدى للمملكة العربية السعودية.

تعزيز الحلول المبتكرة

يعد الابتكار محركاً رئيسياً للتحسين المستمر في قطاع المياه، حيث تساهم التقنيات الصديقة للبيئة في تقليص التكاليف التشغيلية بشكل ملحوظ. كما أن تبني منصات التفاعل مع المجتمع المدعومة بالتكنولوجيا الحديثة يعزز من سمعة الجهة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال الحوكمة في مراقبة الالتزام، وتقليل المخاطر، وتعزيز الامتثال. ومن ثم، فإن الإفصاح الشفاف عن ممارسات الاستدامة يساعد في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين؛ مما يساهم في تلبية احتياجات أصحاب المصلحة بشكل أكثر فعالية.

تعزيز السمعة والميزة التنافسية

مع تزايد المطالب من قبل النظميين وأصحاب المصلحة الآخرين بممارسات شفافة، تعد تقارير الاستدامة (ESG) أمراً أساسياً لبناء المصداقية وتعزيز المساءلة في قطاع المياه. في المملكة العربية السعودية، تهدف الهيئة السعودية للمياه إلى أن تكون مثالا يحتذى به على الصعيد الدولي في مجال الاستدامة. إن الالتزام بالإفصاح الشفاف يعزز من جاذبية الجهة لكل من الشركاء والعملاء الحاليين والمحتملين؛ مما يجعلها بيئة عمل مفضلة ويزيد من فرص التعاون، ويضع المملكة في طليعة الدول التي تتبنى ممارسات الاستدامة على مستوى العالم.

إدارة المخاطر واستثمار الفرص

في سياق طموحات المملكة العربية السعودية لأن تكون نموذجا يحتذى به في قطاع المياه على المستوى العالمي، تعد إدارة المخاطر واستثمار الفرص أمرا أساسيا لتحقيق ذلك. فمن خلال الإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG)، يمكن للجهات تصميم استراتيجيات شاملة لتحديد المخاطر والتخفيف منها وإدارتها؛ مما يساعدها على حماية عملياتها من مجموعة واسعة من المخاطر.

إن تحديد المخاطر والفرص بشكل دقيق يمكن أن يكون له تأثير كبير على الجدوى المالية للجهات، حيث يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف وزيادة العوائد. وتعزز إدارة المخاطر الفعالة مرونة القطاع واستعداده لمواجهة التحديات المستقبلية، مثل ندرة الموارد المائية والتغيرات المناخية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن استثمار الفرص الناشئة عن تبني ممارسات الاستدامة لتعزيز الابتكار وتحقيق التميز في الأداء. فتبني التقنيات الحديثة والابتكارات البيئية يزيد من كفاءة استخدام الموارد، مما يدعم النمو الاقتصادي والبيئي على المدى الطويل.

تقدم تقارير الاستدامة (ESG) المصممة بجودة عالية فرصة مهمة للتواصل الفعال مع أصحاب المصلحة. حيث تتيح الاستماع لهم بعناية وفهم اهتماماتهم الأساسية؛ مما يساعد في بناء أنظمة قوية لإدارة تحديات الاستدامة. وعلى الرغم من أن ذلك قد يتطلب استثمارا ماليا في البداية، إلا أن الفوائد طويلة المدى الناتجة عن الإفصاح بشفافية عن ممارسات الاستدامة تفوق بكثير أي تكاليف محتملة. إن تبني الشفافية والمساءلة وفقا للإرشادات المقدمة في هذا الدليل، يمكننا من ضمان التزام قطاع المياه بأعلى معايير الحفاظ على البيئة، وتفعيل المسؤولية الاجتماعية، والتميز في الحوكمة.



دمج الاستدامة في قطاع المياه

3.1 حوكمة الاستدامة

إن تبني هذا الدليل أمرا ضروريا لتعزيز الشفافية في قطاع المياه. فهو يعد عنصرا أساسيا في إدارة مخاطر الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، وإنشاء أطر حوكمة قوية، والتفاعل الفعال مع أصحاب المصلحة. لبدء رحلة إعداد التقارير بنجاح والحفاظ عليها وتطويرها، يستحسن أن تقوم الجهة بإنشاء هيكل حوكمة قوي مخصص للإشراف على الاستدامة، والمشاركة الفعالة، والتحسين المستمر. إن حوكمة كلاً من الاستدامة الفعالة والإفصاح تضمن أن تكون جهود الاستدامة متوافقة استراتيجيا مع رؤية الجهة. كما أن تبني رئيس مجلس الإدارة لهذه التوجهات يسهل تنفيذ استراتيجيات الاستدامة، ويدعم التخطيط طويل الأمد وتحديد الأهداف، ويعزز التزام الجهة من منظور المستثمرين وأصحاب المصلحة.

تسهم اعتبارات الحوكمة التالية في إدارة الاستدامة بطريقة فعالة، والتي تشمل جميع المستويات، من مجلس الإدارة إلى الإدارة التشغيلية. كما ننصح كل جهة بتطوير هيكلها بناء على عملياتها ورغباتها واحتياجاتها الوظيفية:

1. مواءمة احتياجات الأعمال مع أولويات ممارسات الاستدامة (ESG): من الضروري دمج أولويات ممارسات الاستدامة (ESG) في عمليات الجهة واستراتيجيتها وطبيعة أعمالها لتحقيق نتائج ذات أثر وضمن النتائج على المدى الطويل.

2. الالتزام على أعلى مستوى: دعم الإدارة العليا لمبادرات الاستدامة من خلال إنشاء لجنة إشرافية مخصصة أو دمج المسؤوليات المتعلقة بالاستدامة ضمن أعمال اللجان القائمة؛ لضمان التنفيذ الفعال لهذه المبادرات.

3. تخصيص مسؤوليات الاستدامة: تحديد مسؤوليات الاستدامة عبر الأقسام المختلفة بوضوح لضمان التوافق مع أهداف الجهة ولخدمة المصلحة العامة. ويشمل ذلك:

- تعريف الأدوار الرئيسية: تحديد الأفراد أو الفرق المسؤولة عن متابعة المبادرات ودمج ممارسات الاستدامة في العمليات اليومية؛ مما يساهم في تعزيز هذه الجهود عبر جميع المستويات.

- التعاون عبر الأقسام: تطوير آليات لضمان التنسيق الفعال بين الأقسام؛ مما يساهم في تنفيذ استراتيجيات الاستدامة بشكل متكامل. ويشمل ذلك مواءمة أهداف الاستدامة مع الأهداف العامة للجهة.

- الإشراف على المستوى التنفيذي: متابعة الإدارة العليا بفعالية لجهود الاستدامة، وضمان دمج جوانب الاستدامة في عمليات اتخاذ القرارات، والتخطيط، وتحديد الأهداف عبر جميع المستويات.

4. السياسات والإجراءات: من المهم أن تقوم الجهة بوضع سياسات وإجراءات متعلقة بالاستدامة لإدارة أداؤها بشكل فعال والإفصاح عنه. بحيث تشمل هذه الإجراءات جمع البيانات بدقة والتحقق منها، والتفاعل مع أصحاب المصلحة، وإدارة المخاطر، وإتباع معايير إعداد التقارير مثل الـ GRI. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء تقييمات الأهمية النسبية، وضمان الشفافية من خلال التواصل المنتظم مع أصحاب المصلحة.

5. شفافية الإفصاح: من الضروري أن توفر الجهة معلومات واضحة، وموثوقة، وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة حول كيفية تعاملها مع تحديات الاستدامة، وإدارة المخاطر، والمساهمة في تحقيق نتائج إيجابية للبيئة والمجتمع والاقتصاد.

ومن الأمور الواجب مراعاتها في إدارة عملية التقرير هي ضمان وضوح ودقة البيانات، والحفاظ على التناسق، وتقديم معلومات استشرافية، وإتباع أطر إعداد التقارير للملاءمة.

وفي الختام، يعد هيكل الحوكمة الواضح والمحدد أمراً أساسياً للجهة التي تسعى إلى دمج ممارسات الاستدامة في عملياتها الأساسية وآليات الإفصاح. إن ضمان المشاركة الفعالة على جميع المستويات، من مجلس الإدارة إلى الإدارة التشغيلية، ومواءمة إطار الحوكمة ليتناسب مع الاحتياجات، يُمكن الجهات من تعزيز ثقافة الاستدامة التي تساهم في تحقيق النجاح المستدام على المدى البعيد.

3.2 منهجية تطبيق الاستدامة وإعداد التقارير

تمثل عملية إعداد تقارير الاستدامة نهجا منظما تستخدمه الجهات لتقييم أدائها في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة وإدارته والإفصاح بشفافية حوله. تزود هذه العملية أصحاب المصلحة - بما في ذلك المستثمرين والوظفين والعملاء والسلطات التنظيمية - برؤى واضحة وقابلة للتنفيذ حول التزام الجهة بالنمو المستدام.

يتطلب التنفيذ الفعال لهذه العملية إعداد التقارير الدورية، بالإضافة إلى دمج ممارسات الاستدامة (ESG) في صميم أعمال الجهة، ويتضمن ذلك عدة إجراءات مثل تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين الداخليين والخارجيين، ووضع سياسات وإجراءات واضحة، وتحديد مؤشرات الأداء الرئيسية والأهداف التي تعزز التحسين المستمر والمساءلة.

يمكن للجهة التأكد من أن تقارير الاستدامة التي تقدمها شاملة وموثوقة ومفيدة لأصحاب المصلحة وصناع القرار من خلال اتباع هذه المبادئ:

• الدقة:

تقديم معلومات صحيحة ومفصلة بشكل كاف للسماح بتقييم تأثيرات الجهة.

• التوازن:

الإفصاح عن المعلومات بطريقة غير متحيزة، مع توضيح للتأثيرات السلبية والإيجابية على حد سواء.

• الوضوح:

تقديم المعلومات بطريقة يسهل الوصول إليها وفهمها. وتجنب استخدام المصطلحات الفنية، واستخدام تفسيرات واضحة، وتوظيف الرسوم والجدول البيانية لتعزيز الفهم.

• القابلية للمقارنة:

اختيار المعلومات وجمعها والإفصاح عنها بشكل متناسق لتمكين تحليل التغيرات بمرور الوقت ومقارنتها مع الجهات الأخرى.

• الشمولية:

تقديم معلومات كافية تمكن من تقييم تأثيرات الجهة خلال فترة التقرير.

• سياق الاستدامة:

تقديم معلومات حول التأثيرات في سياق أوسع يشمل التنمية المستدامة.

• الجدول الزمني:

تقديم المعلومات وفق جدول زمني منتظم وجعلها متاحة في الوقت المناسب لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات، مع الأخذ بعين الاعتبار الموازنة بين الحاجة إلى المعلومات في الوقت المناسب وضمان الجودة العالية والاتساق في فترات التقرير.

• القابلية للتحقق:

جمع، وتسجيل، وتحليل المعلومات بطريقة تسمح بفحص جودتها. وإعداد ضوابط داخلية، وتوثيق عمليات اتخاذ القرار، وضمان إمكانية فحص أنظمة المعلومات في عمليات التدقيق الخارجي.

نستعرض في الجزء التالي من هذا القسم نهجا منظما من ست خطوات للجهات التي تطمح لبدء رحلتها في الاستدامة وعملية إعداد التقارير الخاصة بها. يعد هذا النهج اختياريا ويعتبر إطارا لأفضل الممارسات، حيث يوفر إرشادات للجهات التي تسعى للحصول على الدعم في جهودها لتحقيق الاستدامة.

1 وضع رؤية للاستدامة، تحديد الأولويات، واختيار إطار التقارير

1

2 تحديد أصحاب المصلحة، وتشكيل فريق، وتخطيط التواصل

2

3 إجراء تقييم الأهمية النسبية

3

4 دمج ممارسات الاستدامة (ESG) في الأعمال الأساسية

4

5 جمع البيانات وإعداد التقارير

5

6 التحسين المستمر

6

1. وضع رؤية للاستدامة، تحديد الأولويات، واختيار إطار التقارير

• وضع رؤية للاستدامة:

تتميز بالوضوح، وتتماشى مع مهمة الجهة واستراتيجيتها طويلة المدى، مع دمج ممارسات الاستدامة كعنصر أساسي.

• تحديد الأولويات:

تنسيق وتحديد أولويات الأهداف المتعلقة بإعداد التقرير بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للجهة، ويضمن تأثيرا واسعا على جميع المستويات، ويعزز إدارة المخاطر، ويرفع جاذبية المستثمرين، ويحسن العمليات الداخلية، والامتثال للمعايير المحلية والعالمية.

• إنشاء هيكل الحوكمة:

إنشاء هيكل حوكمة داخلي للاستدامة يشمل القيادة والفرق بمختلف الوظائف وسفراء الاستدامة للتطبيق الفعال.

• تحديد الإطار المناسب:

يعتبر تحديد الإطار المناسب لتقارير الاستدامة أمرا بالغ الأهمية لضمان أن تقارير الاستدامة الخاصة بالجهة شاملة وموثوقة ومتوافقة مع توقعات أصحاب المصلحة. ويشمل ذلك تقييم الأطر المعتمدة المختلفة لتحديد الأنسب لقطاع الجهة وحجمها وأولويات الاستدامة لديها. وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الملحق 2.

2. تحديد أصحاب المصلحة، وتشكيل فريق، وتخطيط التواصل

• تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين داخليا وخارجيا:

تحديد وتصنيف أصحاب المصلحة الرئيسيين مثل المستثمرين، والعمال، والمجتمعات المحلية، والجهات التنظيمية.

• تشكيل فريق متخصص في الاستدامة:

يتألف من الأفراد ذوي الخبرة للإشراف على عملية إعداد تقارير الاستدامة، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بوضوح.

• تخطيط التواصل:

وضع خطة واضحة لكيفية تواصل الجهة حول تقدم عملية إعداد التقارير، والمبادرات، ودمج ردود أصحاب المصلحة داخليا وخارجيا.

3. إجراء تقييم الأهمية النسبية

تعد الأهمية النسبية مصطلحا أساسيا في تقارير ممارسات الاستدامة (ESG)، إذ تتضمن تحديد الموضوعات الأكثر أهمية التي يجب على الجهة معالجتها، والتركيز على تلك التي تملك أكبر قدرة على التأثير في عملياتها واستراتيجيتها وعلاقتها مع أصحاب المصلحة. يمكن للجهة التي ترغب في إجراء تقييم الأهمية النسبية لتحسين عملية إعداد التقارير الخاصة بالاستدامة الرجوع إلى الخطوات التالية:

• تحديد الموضوعات ذات الصلة:

إعداد قائمة شاملة من الموضوعات المحتملة المتعلقة بممارسات الاستدامة (ESG) التي تهم الجهة وأصحاب المصلحة. ويمكن إعداد هذه القائمة من خلال دراسة المواضيع ذات الأهمية النسبية للمبادرة العالمية للتقارير (GRI)، أو تطلعات أصحاب المصلحة، أو التوجهات الخارجية.

• التفاعل مع أصحاب المصلحة:

جمع آراء أصحاب المصلحة الرئيسيين لفهم أولوياتهم. ويمكن تنفيذ ذلك من خلال ورش العمل، أو جلسات حوارية، أو إجراء المقابلات، أو تعبئة الاستبيانات.

• تقييم الموضوعات وترتيب الأولويات:

تقييم أهمية كل موضوع بناء على تأثيره وملاءمته للجهة وأصحاب المصلحة. إذ يمكن تنفيذ ذلك من خلال مصفوفة الأهمية النسبية.

• التحقق من النتائج:

عرض النتائج على الإدارة العليا للمراجعة والتأكد من أن نتائج تقييم الأهمية تعكس بدقة رؤية الجهة وتطلعات أصحاب المصلحة.

وفي هذا السياق، قامت الهيئة السعودية للمياه بالتعاون مع أصحاب المصلحة في قطاع المياه بإجراء تقييم الأهمية النسبية للقطاع. وقد نتج عن هذا التقييم تحديد 19 موضوعاً، والتي ستعمل جميع الجهات ذات الصلة على إدارتها والإفصاح عن تقدمها بانتظام، إذ تعتبر هذه المواضيع بمثابة حجر الزاوية لتطوير قطاع المياه. وفيما يلي المواضيع ذات الأهمية النسبية مع تعريفاتها:

1. التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي:

الحماية والحفاظ على المحميات الطبيعية والمساحات المائية والتنوع البيولوجي في قطاع المياه من خلال الممارسات التي تحمي النظم البيئية وتعزز البيئة المائية الصحية.

2. الاقتصاد الدائري:

تطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري من خلال إعادة التدوير وإعادة استخدام المواد إضافة إلى إدارة النفايات والحفاظ على الموارد مع تعزيز الكفاءة التشغيلية ودعم مبادرات التنمية المستدامة.

3. التغير المناخي وكفاءة الطاقة:

تحقيق الاستعمال الأمثل للطاقة في أعمال قطاع المياه من خلال تطبيق تقنيات موفرة للطاقة، وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية، ودعم التحول إلى الطاقة النظيفة لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة والتوافق مع الأهداف المناخية.

4. الالتزام البيئي:

ضمان الامتثال للمعايير البيئية والتشريعات لتقليل التلوث والحفاظ على الموارد، مع تعزيز مرونة البنية التحتية من خلال التخطيط الاستباقي، وآليات الإنذار المبكر، وإدارة المخاطر الشاملة لحماية الخدمات والصحة العامة وضمان استدامة أعمال قطاع المياه.

5. إدارة التلوث ومعالجة المياه:

تنفيذ إجراءات للحد من تلوث المياه وتطوير مرافق معالجة مياه الصرف لدعم إعادة الاستخدام، بما يضمن حماية النظم البيئية وجودة المياه، وتعزيز الاستدامة البيئية عبر إدارة الموارد بكفاءة.

6. إدارة الموارد المائية:

مواجهة تحديات شح المياه غير المتجددة في المملكة من خلال استراتيجيات مبتكرة للحفاظ على المياه وإدارة الموارد بكفاءة واستخدام مصادر بديلة، مع توسيع وصيانة شبكات الإمداد لتعزيز المرونة تجاه التغيرات المناخية وضمان الاستعمال المستدام للمياه عبر منع الإفراط في استخراج المياه الجوفية، وتعزيز تغذيتها، وتحسين جودة المياه من خلال المراقبة والتنظيم الفعال والتقنيات المستدامة لضمان توفرها للنظم البيئية وأصحاب المصلحة.

7. جودة وسلامة المياه:

ضمان جودة المنتج العالية ومعايير السلامة لإمدادات المياه وأنظمة المعالجة لحماية الصحة العامة والحفاظ على سلامة البيئة.

8. مصالح المستفيدين:

تعزيز كفاءة وموثوقية خدمات المياه وإمكانية الوصول إليها لتلبية احتياجات المستفيدين وحماية مصالحهم، مع ضمان سلامة المياه من خلال المراقبة الدقيقة والمعالجة الفعالة والالتزام بمعايير الجودة والسلامة، وتحقيق ممارسات إدارة مياه مستدامة لحماية الصحة العامة.

9. الإمداد العادل للمياه النظيفة:

ضمان الوصول العادل والشامل إلى مياه الشرب الآمنة وخدمات الصرف الصحي لجميع المجتمعات.

10. السلامة والصحة المهنية:

ضمان ظروف عمل آمنة ومعاملة عادلة للعاملين في مجالات أعمال قطاع المياه من خلال تقليل مخاطر الإصابة والمرض عبر تدابير السلامة الفعالة، وتعزيز الأجور العادلة، وتعزيز بيئة عمل أخلاقية تقدر التنوع وتحترم كرامة جميع العاملين.

11. التوعية وبناء القدرات:

رفع الوعي المجتمعي حول ممارسات الحفاظ على المياه والاستخدام المستدام، وتقديم ورش عمل ودورات لتزويد القوى العاملة بالمهارات الأساسية لإدارة المياه.

12. إشراك أصحاب المصلحة:

إشراك المجتمعات وأصحاب المصلحة في إدارة المياه والتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية لتعزيز تبادل المعرفة ودفع الابتكار.

13. المساهمة الاجتماعية وتمكين القوى العاملة:

تعزيز المساهمة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتمكين القوى العاملة الشاملة في قطاع المياه، بما في ذلك المرأة والمجتمعات المحلية.

14. الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر:

إنشاء إطار حوكمة محدد من قبل مجلس الإدارة، لإدارة وتخفيف المخاطر والفرص المتعلقة بالمياه بفعالية، مع ضمان حماية خصوصية البيانات والمعلومات الحساسة للحفاظ على الموثوقية والامتثال للمعايير التنظيمية في سياق الأداء الشامل لممارسات الاستدامة (ESG).

15. البحث والابتكار والتطوير:

تعزيز البحث والابتكار وتنفيذ التقنيات المتقدمة (مثل أنظمة إدارة المياه الذكية) بما في ذلك إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي (AI) والبيانات الضخمة، لتحسين إدارة المياه وكفاءة الموارد، وبالتالي المساهمة في الانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون.

16. تطوير السياسات والامتثال التنظيمي:

تنفيذ القوانين واللوائح التنظيمية وضمان الالتزام بها لتحقيق الإدارة المستدامة للمياه، وحماية جودة المياه، وتخفيف المخاطر القانونية، وتعزيز مرونة الأنظمة وحماية الموارد الطبيعية، بما يتماشى مع المعايير العالمية لتحقيق عمليات مستدامة في قطاع المياه.

17. الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

التعاون مع القطاع الخاص لتمويل مشاريع المياه وإدارتها، وتعزيز سبل التعاون التي تعزز الكفاءة والابتكار وتخصيص الموارد من أجل إيجاد حلول مستدامة للمياه.

18. التوريد المستدام:

الإدارة المسؤولة للموارد والمواد الخام بطريقة مستدامة في جميع أنحاء سلسلة التوريد، وتعزيز التوازن البيئي وكفاءة الموارد، وتقييم ممارسات الموردين وحماية حقوقهم.

19. الشفافية والإفصاح:

ضمان الإفصاح الدقيق عن ممارسات إدارة المياه، والامتثال التنظيمي، ومقاييس الأداء، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة وضمان المساءلة بما يتماشى مع أهداف الاستدامة الوطنية ورؤية السعودية 2030.

4. دمج الاستدامة في الأعمال الأساسية

• تكامل السياسات والعمليات:

دمج ممارسات الاستدامة (ESG) في السياسات والإجراءات وعمليات اتخاذ القرار عبر جميع الأقسام.

• تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية:

وضع مؤشرات أداء رئيسية محددة وقابلة للقياس للاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، لتابعة التقدم والأداء. كما يفضل أن تكون مؤشرات الأداء الرئيسية كمية لتمكين المراقبة الدقيقة وتقييم التقدم. بالإضافة إلى ذلك، من المهم تحديد أهداف ومعايير واضحة لكل مؤشر أداء رئيسي؛ مما يوفر خارطة طريق للتحسين وأساساً للمقارنة المرجعية.

• التنسيق عبر الأقسام:

التعاون مع الأقسام المختلفة في الجهة لضمان أن أولويات ممارسات الاستدامة (ESG) تنعكس في الأنشطة اليومية للأعمال.

5. جمع البيانات وإعداد التقارير

• تحديد عملية جمع البيانات:

تحديد آلية جمع البيانات المناسبة والإفصاح بكفاءة. ويمكن أن يشمل ذلك نماذج جمع البيانات المخصصة أو الاستفادة من الأنظمة والبرامج الحالية.

• اتباع معايير الإفصاح:

الاستفادة من الأطر المعمول بها مثل GRI أو SASB أو IFRS، والتي تم اختيارها وتقييمها مسبقاً بناء على رغبة الجهة خلال الخطوة الأولى لضمان أن تكون التقارير شاملة ومتوافقة مع أفضل الممارسات.

• التواصل بشفافية:

نشر تقارير تقدم معلومات واضحة وشفافة حول أداء ممارسات الاستدامة (ESG) بما في ذلك الانجازات والمجالات التي تحتاج إلى تحسين.

6. التحسين المستمر

• المراقبة والتقييم:

تقييم أداء ممارسات الاستدامة (ESG) بانتظام وفقاً لمؤشرات الأداء الرئيسية المحددة تطوير العمليات حسب الحاجة.

• دمج ردود أصحاب المصلحة والابتكار:

التفاعل بانتظام مع أصحاب المصلحة لجمع رؤى وتطلعات جديدة يمكن أن يساعد في تحديد توجه المبادرات المستقبلية، واستكشاف التقنيات الجديدة لتعزيز ممارسات الاستدامة (ESG) وكفاءتها.

في الختام، يعد اعتماد عملية إعداد تقارير الاستدامة خطوة أساسية للجهة التي تسعى إلى دمج ممارسات الاستدامة في عملياتها الأساسية وإظهار المساءلة تجاه أصحاب المصلحة. من خلال اتباع إطار عمل معترف به لأفضل الممارسات في التقارير، يمكن للجهة ضمان أن جهودها في مجالات الاستدامة شفافة ومتوافقة مع استراتيجياتها. كما يوصى بأن تقوم الجهة بالإفصاح عن ممارسات الاستدامة (ESG) سنوياً للحفاظ على الاتساق، وتعزيز المصداقية، وإظهار التزامها بها.

• التدقيق الخارجي

تتضمن أنشطة التدقيق الخارجي تقييم جودة ومصداقية المعلومات النوعية والكمية التي تفصح عنها الجهة، بما في ذلك تقييم الأنظمة أو العمليات التي تستخدمها لإعداد المعلومات، مثل تحديد المواضيع ذات الأهمية النسبية. إن هذه العملية تعزز موثوقية تقارير الاستدامة، حيث تؤدي نتائج التدقيق الخارجي إلى تقارير أو استنتاجات، تظهر التزام المعلومات بالمعايير المعتمدة للتقارير؛ مما يقلل من مخاطر جودة البيانات ويزيد من الثقة في المعلومات المفصح عنها.

يتم إجراء التدقيق الخارجي من قبل مدققين مؤهلين يتمتعون بالخبرة المناسبة، على أن يكونوا:

- مستقلين عن الجهة لضمان استنتاجات محايدة وموضوعية، يتم نشرها في تقرير متاح للجمهور.
- مؤهلين في موضوع التدقيق الخارجي وممارساته.
- قادرين على تطبيق إجراءات مراقبة الجودة.
- قادرين على تنفيذ عمليات التدقيق بشكل منهجي، وموثق، وقائم على الأدلة، وفقا للمعايير المهنية للتدقيق.
- مراعاة اختيار ودقة المعلومات المفصح عنها، وتقييم ما إذا كانت تقدم صورة شاملة لأهم تأثيرات الجهة وكيفية إدارتها.

تساعد ممارسات التدقيق الخارجي في النهاية كل من مستخدمي المعلومات والجهة في الاعتماد على المعلومات المفصح عنها لاتخاذ قرارات مستنيرة.



4.1 الملحق 1: مقاييس الاستدامة الموصى بها

يعد الإفصاح عن المواضيع ذات الأهمية النسبية ومؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بها أمرا ضروريا لأي تقرير يتعلق بممارسات الاستدامة (ESG). يوفر هذا الدليل، تسعة عشر موضوعا رئيسيا لقطاع المياه، تمت موافقتها مع المعايير المناسبة للمبادرة العالمية للتقارير (GRI)، واستنادا إلى ذلك، تم تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية المناسبة لكل موضوع.

يقدم الدليل إطار عمل للجهات العاملة في قطاع المياه، العديد منها حديث العهد بإعداد تقارير الاستدامة. وبالتالي، حرصنا على أن تكون مؤشرات الأداء عامة بدلا من الخوض في التفاصيل الدقيقة لكل مؤشر. كما تم إعطاء الأولوية للمؤشرات الكمية لسهولة قياسها وقابليتها للمقارنة. بالنسبة للمواضيع التي هي أساسا نوعية، قمنا باختيار أهم مؤشرات الأداء النوعية الملائمة للقطاع. تعد هذه المؤشرات بمثابة نقطة انطلاق وليست شاملة. كما يمكن للجهات استكشاف المعايير الخاصة بالمبادرة العالمية للتقارير للحصول على مجموعة أكثر تفصيلا من مؤشرات الأداء الرئيسية.

أدناه مجموعة مختارة من المواضيع الرئيسية ومؤشرات الأداء المقابلة ذات الصلة بقطاع المياه التي يمكن الرجوع إليها إذا كانت تنطبق على الأعمال الأساسية للجهة.

الموضوع	المرجع	مؤشرات الأداء الرئيسية
المواضيع البيئية		
التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي	GRI 304 التنوع البيولوجي 2016 GRI 101 التنوع البيولوجي 2024 (تاريخ بدء سريان هذا الإصدار: 1 يناير 2026)	<ul style="list-style-type: none"> • المواقع التشغيلية للملوكة، أو المؤجرة، أو المدارة، أو المجاورة للمناطق المحمية والمناطق ذات القيمة العالية للتنوع البيولوجي خارج المناطق المحمية. • التأثيرات الجسيمة المتوقعة من أعمال، ومنتجات، وخدمات الجهة على التنوع البيولوجي. • حجم وموقع جميع المناطق المحمية أو المعاد تأهيلها. • عدد الأنواع المدرجة في القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) والأنواع المدرجة في القوائم الوطنية للحفاظ على الأنواع التي تعيش في المناطق المتأثرة بعمليات الجهة. • بعض مؤشرات الأداء الرئيسية المقترحة لتكون فعالة اعتباراً من عام 2026: • الإفصاح عن الأهداف والغايات لوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس مساره. • لكل موقع له تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي، الإفصاح عن حجم المنطقة التي تم استصلاحها أو إعادة تأهيلها. • قائمة بالمواقع التي لديها خطة لإدارة التنوع البيولوجي. • الإفصاح عن المنتجات والخدمات في سلسلة التوريد التي لها تأثيرات كبيرة على التنوع البيولوجي.
الاقتصاد الدائري	GRI 301 المواد 2016 GRI 306 النفائيات 2020	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة المواد المعاد تدويرها، المستخدمة في تصنيع المنتجات والخدمات الأساسية للجهة. • الوزن الإجمالي للنفايات التي تم تجنب التخلص منها، مصنفة حسب نوع عملية إعادة التدوير، وحسب تركيب النفائيات.
التغير المناخي وكفاءة الطاقة	GRI 302 الطاقة 2016 GRI 305 الانبعاثات 2016	<ul style="list-style-type: none"> • إجمالي استهلاك الطاقة داخل الجهة. • نسبة كثافة الطاقة. • إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (النطاق 1). • إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة المستندة إلى الموقع (النطاق 2)، وإذا كان ذلك ينطبق، إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة المستندة إلى السوق (النطاق 2). • إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (النطاق 3). • نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة.
الالتزام البيئي	GRI 2 الإفصاحات العامة 2021 GRI 201 الأداء الاقتصادي 2016	<ul style="list-style-type: none"> • عدد الحالات لعدم الامتثال للقوانين واللوائح. • العدد الإجمالي والقيمة المالية للغرامات. • مخاطر وفرص تغير المناخ بما في ذلك الأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر أو الفرص. • تكاليف الإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر أو الفرص.
إدارة التلوث ومعالجة المياه	GRI 303 المياه والنفائيات السائلة 2018	<ul style="list-style-type: none"> • تصنيف إجمالي مياه الصرف إلى جميع المناطق حسب مستوى المعالجة.
إدارة الموارد المائية	GRI 303 المياه والنفائيات السائلة 2018 GRI 201 الأداء الاقتصادي 2016	<ul style="list-style-type: none"> • إجمالي استهلاك المياه من جميع المناطق ومن المناطق التي تعاني من نقص المياه. • إجمالي مياه الصرف إلى جميع المناطق وإلى المناطق التي تعاني من نقص المياه. • إجمالي سحب المياه من جميع المناطق ومن المناطق التي تعاني من نقص المياه بالمليج لتر، وتصنيف هذا الإجمالي حسب مصادر المياه. • وصف أي معايير محددة لجودة مياه الصرف. • مخاطر وفرص تغير المناخ بما في ذلك الأساليب المستخدمة لإدارتها. • تكاليف الإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر أو الفرص.
جودة وسلامة المياه	GRI 303 المياه والنفائيات السائلة 2018	<ul style="list-style-type: none"> • وصف أي معايير محددة لجودة مياه الصرف. • المواد ذات الأولوية التي يتم معالجتها قبل التصريف.

الموضوع	المرجع	مؤشرات الأداء الرئيسية
---------	--------	------------------------

المواضيع الاجتماعية

مصالح المستخدمين	GRI 303 المياه والنفايات السائلة 2018 GRI 416 صحة وسلامة العملاء 2016	<ul style="list-style-type: none"> • وصف كيفية عمل الجهة مع أصحاب المصلحة لإدارة المياه كمورد مشترك. • عدد الحوادث المتعلقة بعدم الامتثال للوائح المتعلقة بتأثيرات الصحة والسلامة للمنتجات والخدمات (قد تتضمن هذه الحوادث مواقف تؤثر على المستخدمين، مثل تسرب مياه الصرف الصحي في المناطق السكنية أو الانتهاكات المتعلقة بجودة المياه المخصصة للاستخدام العام). • نسبة العمليات والمنتجات والخدمات الهامة التي يتم تقييم تأثيراتها على الصحة والسلامة من أجل التحسين.
الإمداد العادل للمياه النظيفة	GRI 416 صحة وسلامة العملاء 2016	<ul style="list-style-type: none"> • عدد الحوادث المتعلقة بعدم الامتثال للوائح المتعلقة بتأثيرات الصحة والسلامة للمنتجات والخدمات (قد تشمل عدد المستخدمين المتضررين من قطع الخدمات لحادث طارئ تجاوزت فيه فترة إعادة الخدمة المدة المسموح بها أو المخالفات والحوادث التي تحد أو تمنع وصول المياه للمستخدمين).
السلامة والصحة المهنية	GRI 403 السلامة والصحة المهنية 2018	<ul style="list-style-type: none"> • وصف العمليات المستخدمة لتحديد المخاطر المتعلقة بالعمل وتقييمها. • عدد ومعدل الوفيات نتيجة إصابات العمل. • عدد ومعدل الإصابات المتعلقة بالعمل ذات العواقب الكبيرة (باستثناء الوفيات). • عدد الوفيات الناجمة عن اعتلال الصحة المرتبطة بالعمل. • عدد حالات اعتلال الصحة المرتبطة بالعمل القابلة للتسجيل.
التوعية وبناء القدرات	GRI 404 التدريب والتعليم 2016	<ul style="list-style-type: none"> • متوسط ساعات التدريب التي حصل عليها عاملو الجهة. • النسبة المئوية من إجمالي العاملين الذين تلقوا تقييماً منتظماً للأداء وتطوير المهارات المهنية.
إشراك أصحاب المصلحة	GRI 2 الإفصاحات العامة 2021 GRI 3 مواضيع الأهمية النسبية 2021	<ul style="list-style-type: none"> • فئات أصحاب المصلحة التي تتعامل معها الجهة وكيفية تحديدهم. • كيفية سعي الجهة لضمان التفاعل بشكل فعال مع أصحاب المصلحة. • تحديد أصحاب المصلحة والخبراء الذين ساهمت آراؤهم في عملية تحديد المواضيع ذات الأهمية النسبية.
المساهمة الاجتماعية وتمكين القوى العاملة	GRI 405 التنوع وتكافؤ الفرص 2016 GRI 406 عدم التمييز 2016 GRI 413 للمجتمعات المحلية 2016	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الأفراد في الإدارة العليا وفئات العاملين في الجهة وفقاً لفئات التنوع مثل الجنس، والفئة العمرية. • نسبة الراتب الأساسي والمكافآت للنساء مقارنة بالرجال لكل فئة من فئات العاملين. • العدد الإجمالي لحوادث التمييز خلال فترة التقرير. • النسبة المئوية للعمليات التي تنطوي على تنفيذ برامج لمشاركة المجتمع المحلي، وتقييمات للأثر، و/أو برامج التنمية.

مؤشرات الأداء الرئيسية	الرجع	الموضوع
مواضيع الحوكمة		
<ul style="list-style-type: none"> • وصف هيكل الحوكمة، بما في ذلك اللجان العليا. • دور رئيس مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في تطوير واعتماد وتحديث غرض الجهة وقيمها ومهمتها واستراتيجياتها وسياساتها وأهدافها المتعلقة بالاستدامة. • وصف كيفية تفويض رئيس مجلس الإدارة للمسؤوليات. • العمليات المستخدمة لتقييم أداء رئيس مجلس الإدارة. • العدد الإجمالي للشكاوى المثبتة التي تم تلقيها بشأن انتهاكات خصوصية العملاء. • العدد الإجمالي للتسريبات أو السرقات أو فقدان بيانات العملاء. 	<p>GRI 2 الافصاحات العامة 2021 GRI 418 خصوصية العميل 2016</p>	الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر
<ul style="list-style-type: none"> • دور رئيس مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في تطوير واعتماد وتحديث غرض الجهة من حيث القيم، والرسالة، والاستراتيجيات، والسياسات، والأهداف المتعلقة بالاستدامة. (دور رئيس مجلس الإدارة في تطوير الاستراتيجيات، والسياسات لتعزيز الابتكار والبحث والتطوير). • مخاطر وفرص تغير المناخ بما في ذلك الأساليب المستخدمة لإدارة المخاطر أو الفرص، والمنهجية المستخدمة لإدارة هذه الفرص والمخاطر (نسبة النفقات الرأسمالية المخصصة للاستثمارات في التقنيات للتخفيف من تغير المناخ وكذلك المبادرات الأخرى للبحث والتطوير). 	<p>GRI 2 الافصاحات العامة 2021 GRI 201 الأداء الاقتصادي 2016</p>	البحث والابتكار والتطوير
<ul style="list-style-type: none"> • وصف التزام الجهة عبر سياساتها تجاه السلوك التجاري المسؤول ومدى تطبيق هذه الالتزامات على أنشطتها. • كيفية التواصل مع الموظفين والشركاء التجاريين والأطراف المعنية الأخرى بشأن الالتزامات والسياسات. • كيفية تضمين الجهة لكل من التزاماتها في سياساتها تجاه السلوك التجاري المسؤول في جميع أنشطتها وعلاقاتها التجارية. • العدد الإجمالي والقيمة المالية للغرامات. 	<p>GRI 2 الافصاحات العامة 2021</p>	تطوير السياسات والامتثال التنظيمي
<ul style="list-style-type: none"> • وصف ما إذا كانت الحكومة مشمولة في هيكل المساهمة، وإذا كان الأمر كذلك، إلى أي مدى. 	<p>GRI 201 الأداء الاقتصادي 2016</p>	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
<ul style="list-style-type: none"> • نسبة ميزانية المشتريات المستخدمة في المواقع التشغيلية الرهامة التي تنفق على الموردين المحليين لتلك العمليات. 	<p>GRI 204 ممارسات الشراء 2016</p>	التوريد المستدام
<ul style="list-style-type: none"> • قائمة جميع الجهات المشمولة في تقرير الاستدامة. • تحديد فترة التقرير ودورية إعداد تقارير الاستدامة. • تحديد نقطة الاتصال للأسئلة المتعلقة بالتقرير أو المعلومات الفصح عنها. • الإفصاح عن إعادة صياغة المعلومات المقدمة من فترات التقارير السابقة. • وصف سياسة الجهة وممارساتها في السعي للحصول على التدقيق الخارجي. 	<p>GRI 2 الافصاحات العامة 2021</p>	الشفافية والإبلاغ

إن مجموعة مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) المذكورة أعلاه تمثل اقتراحاً يهدف إلى مساعدة الجهات المستفيدة من هذا الدليل. ولتطوير قائمة شاملة من مؤشرات الأداء الرئيسية وفهم السياق المرتبط بكل مؤشر، ينصح بالرجوع إلى معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) في قائمة المراجع لمزيد من المعلومات. كما نوصي الجهات على مشاركة معلومات أكثر تفصيلاً حول موضوعاتها ذات الأهمية النسبية ومؤشرات الأداء الرئيسية لتعزيز الشفافية مع أصحاب المصلحة والاستفادة من مزايا الإفصاحات الشاملة المتعلقة بالبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG).

4.2 الملحق 2: المعايير العالمية الرئيسية للإفصاح عن ممارسات الاستدامة



أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

تمثل أهداف التنمية المستدامة المعروفة أيضاً بالأهداف العالمية، مبادرة جماعية تهدف إلى القضاء على الفقر، وحماية البيئة، وضمان السلام والازدهار للجميع بحلول عام 2030. تعتبر الأهداف الـ 17 متكاملة - حيث إن العمل في مجال واحد سيؤثر على النتائج في المجالات الأخرى، وأن التنمية يجب أن تحقق توازناً بين الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية. من بين الأهداف الـ 17، يركز الهدف السادس على «المياه النظيفة والصرف الصحي» ويعد ذا صلة بقطاع المياه. ويؤكد هذا الهدف على أهمية ضمان توافر وإدارة المياه والصرف الصحي بشكل مستدام للجميع. ويتناول هذا الهدف جوانب مختلفة من إدارة المياه، بما في ذلك جودة المياه وندرتها، وكفاءة استخدامها، واستدامة سحبها وتوفيرها لمواجهة ندرة المياه.



المبادرة العالمية للتقارير (GRI)

توفر المبادرة العالمية للتقارير (GRI) إطاراً قوياً لتقارير الاستدامة، يمكن تطبيقه على الجهات بجميع أنواعها وأحجامها. وقد تم تصميم معايير GRI لمساعدة الجهات على فهم تأثيراتها بشكل شامل على البيئة والمجتمع والاقتصاد، والإفصاح عنها بفعالية. كما تعزز الشفافية والمصداقية؛ مما يسمح للجهات بإظهار مساهمتها بوضوح في التنمية المستدامة. وتتجاوز أهمية المعايير نطاق الجهات لتشمل مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين وصناع القرار وأسواق رأس المال والمجتمع المدني.

تقدم المعايير رؤية شاملة حول المواضيع ذات الأهمية النسبية للجهات، والتأثيرات المرتبطة بها، والإجراءات الاستراتيجية المتخذة لمعالجتها. وفيما يخص قطاع المياه، يمكن ذلك من خلال تطوير تقارير دقيقة حول ممارسات إدارة المياه، مما يسمح للجهات بالإفصاح حول التزامها بإدارة المياه المستدامة بشفافية، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وضمان توافق جهودها مع توقعات أصحاب المصلحة.

إطار عمل إعداد التقارير المتكاملة (الآن مدمج مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS)

هو دليل يعتمد على المبادئ ويساعد الجهات على التواصل بشكل شامل حول أداء أعمالها، بما في ذلك الجوانب المالية وغير المالية. ويشجع هذا الإطار الجهات على توضيح كيفية خلقها للقيمة على المدى الطويل، مع الأخذ في عين الاعتبار مجموعة متنوعة من الأصول مثل المالية، والصناعية، والفكرية، والبشرية، والاجتماعية، والطبيعية. إذ يعد هذا الإطار ذا أهمية خاصة للجهات العاملة في قطاع المياه، حيث يعزز دمج إدارة موارد المياه في الاستراتيجية المؤسسية الشاملة.



مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)

يوفر إطار عمل (SASB) معايير محددة للقطاعات بحيث تساعد الجهات على الإفصاح عن معلومات الاستدامة المالية للمستثمرين؛ مما يسهل دمج ممارسات الاستدامة (ESG) في قرارات الاستثمار. بالنسبة لقطاع المياه، يركز إطار عمل SASB على إدارة موارد المياه، والجودة، وكفاءة سلسلة الإمداد، علماً بأن هذه الجوانب أساسية لتعزيز المرونة التشغيلية والربحية طويلة الأجل. حيث يمكن للجهات تعزيز تقارير الاستدامة الخاصة بها، وتزويد المستثمرين بمعلومات ذات صلة وقابلة للمقارنة وموثوقة تدعم اتخاذ القرارات المدروسة، وذلك من خلال التوافق مع معايير SASB.



فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (ISAR)

يهدف (ISAR) إلى تحسين قابلية المقارنة والموثوقية العالية لممارسات المحاسبة والإفصاح، مع التركيز على تحسين جودة الإفصاحات غير المالية، بما في ذلك تقارير الاستدامة. بالنسبة لقطاع المياه، توصي ISAR بمجموعة موثوقة من المؤشرات الأساسية العالمية عبر المجالات البيئية، والاجتماعية، والمؤسسية، والاقتصادية. يمكن أن تكون المؤشرات الأساسية التي تقدمها ISAR نقطة انطلاق لتقارير الاستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDG) من قبل الجهات في قطاع المياه.



المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)

تم تطوير معايير الإفصاح عن الاستدامة من قبل مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB)، وهو هيئة مستقلة لوضع المعايير ضمن مؤسسة (IFRS). تهدف هذه المعايير إلى تزويد المستثمرين بمعلومات شاملة ومتسقة وقابلة للمقارنة حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة للجهات. يركز معيار IFRS S1 على الإفصاحات العامة المتعلقة بالاستدامة، مما يتطلب من الجهات الإفصاح عن المخاطر والفرص التي تؤثر على قيمتها. ويركز معيار IFRS S2 على الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، متماشياً مع توصيات فريق المهام المتخصص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD). ومن خلال تبني هذه المعايير يمكن للجهات العاملة في قطاع المياه إظهار التزامها بالشفافية والمساءلة في ممارساتها المتعلقة بالاستدامة.

CDSB

مجلس معايير الإفصاح عن المناخ (CDSB)

يقدم إطارا للجهات للإفصاح عن المعلومات البيئية بنفس الدقة التي تستخدم للإفصاح عن المعلومات المالية؛ مما يسهل دمج المعلومات المتعلقة بتغير المناخ في التقارير المؤسسية الرئيسية. يعد هذا الإطار ذا قيمة للجهات العاملة في قطاع المياه في الإفصاح عن المخاطر والفرص المتعلقة بالمياه؛ مما يتيح لأصحاب المصلحة إمكانية الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات. وهذا المستوى من الشفافية ضروري لقطاع المياه لإدارة الموارد بفعالية، وإظهار التوافق مع الالتزامات العالمية.

UN GUIDING PRINCIPLES
REPORTING FRAMEWORK

إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة (UNGP)

يوفر الإطار إرشادات شاملة حول كيفية قيام الجهات بالإفصاح عن احترامها لحقوق الإنسان بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان. إذ يقدم مجموعة من الأسئلة المستهدفة والدقيقة التي يجب معالجتها لإظهار الإدارة الفعالة لمخاطر حقوق الإنسان. يعد إطار العمل ذا صلة كبيرة بالجهات العاملة في قطاع المياه، حيث يمكنها من النظر في تأثيراتها على حقوق الإنسان المتعلقة باستخدام المياه وممارسات الإدارة، بما يضمن الحد الأدنى من المساهمة في ندرة الموارد واحترام حقوق المجتمعات في الحصول على مياه آمنة ونظيفة. كما يدعم تبني هذا الإطار الشفافية والمساءلة ويساعد الجهات العاملة في قطاع المياه على التوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.



منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تتضمن إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ ومعايير غير ملزمة للسلوك التجاري المسؤول في سياق عالمي، بما يتماشى مع القوانين المعمول بها والمعايير المعترف بها دولياً. تغطي الإرشادات مجموعة من المجالات، بما في ذلك التوظيف والعلاقات الصناعية، وحقوق الإنسان، والبيئة، والإفصاح عن المعلومات، ومكافحة الرشوة، ومصالح المستهلكين، والعلوم والتكنولوجيا، والنافسة، والضرائب. وتؤكد الإرشادات على أهمية الممارسات البيئية المستدامة والإدارة المسؤولة للموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه.



الرابطة الدولية للمياه (IWA)

توفر منصات للعاملين في مجال المياه لتبادل المعرفة وأفضل الممارسات، مما يمكن أن يساهم في تطوير تقارير ممارسات الاستدامة (ESG) داخل قطاع المياه. يمكن أن يكون الاندماج مع الرابطة الدولية للمياه مفيداً للجهات العاملة في قطاع المياه، حيث يوفر فرصاً للتعاون والتطوير المهني، الذي يساعد بدوره في تشكيل مستقبل المياه من خلال التأثير على السياسات، ودفع أفضل الممارسات، وإلهام التغيير.



الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)

هو مبادرة طوعية تشجع الجهات على تبني سياسات مستدامة وذات مسؤولية اجتماعية والإفصاح عنها. كما انه إطار قائم على المبادئ، إذ ينسق الاستراتيجيات والعمليات مع المبادئ العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان والعمال والبيئة ومكافحة الفساد. بالنسبة لقطاع المياه، فإن المشاركة في الميثاق تعني تبني ممارسات إدارة المياه المستدامة التي تتماشى مع هذه المبادئ، مع التركيز بشكل خاص على الاستدامة البيئية.



معيار أمانة استخدام المياه الدولي (AWS)

يعتبر (AWS) معيارا عالميا لإدارة المياه، حيث يوجه الجهات العاملة في قطاع المياه لإدارة استخدام المياه وجودتها بمسؤولية، والتفاعل بفعالية مع المجتمعات المحلية والنظم البيئية. ويعد الالتزام بهذا المعيار أمرا مهما للجهات العاملة في قطاع المياه، حيث يساعد ليس فقط في تقليل مخاطر المياه الخاصة بها، ولكن أيضا في المساهمة بشكل إيجابي في صحة أنظمة المياه التي تعتمد عليها. كما يمكن للجهات الحصول على شهادة معتمدة من (AWS) لإظهار التزامها بممارسات المياه المستدامة، وتعزيز سمعتها.



مشروع الكشف الكربوني (CDP)

يتيح نظام الإفصاح العالمي لمشروع الكشف الكربوني للجهات قياس وإدارة تأثيراتها البيئية، مع التركيز بشكل كبير على انبعاثات الكربون، والتصحر، واستخدام المياه. ويعتبر مشروع الكشف عن الكربون ذا صلة خاصة بقطاع المياه، حيث يتيح للجهات الإفصاح عن استراتيجيات إدارة المياه والمخاطر والتأثيرات. فمن خلال المشاركة في هذا المشروع، يمكن للجهات إظهار التزامها بإدارة المياه المستدامة، واكتساب رؤى حول أفضل الممارسات، وتوفير الشفافية لأصحاب المصلحة؛ مما يعد أمرا مهما لتخفيف المخاطر والاستفادة من الفرص.

لنكن على تواصل

الهيئة السعودية للمياه عازمة تماماً على دعم الجهات العاملة في قطاع المياه خلال رحلتها نحو الاستدامة. نحن ملتزمون بتسهيل تقدمهم في دمج الممارسات المستدامة، ومستعدون تماماً لتقديم الدعم في التغلب على أي تحديات قد تطرأ.

فريق الاستدامة لدينا متاح لتقديم الدعم المستمر والرد على أي استفسارات قد تكون لديكم. إذا كنتم بحاجة إلى مزيد من المعلومات أو المساعدة، لا تترددوا في التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: sustainability@swa.gov.sa



الهيئة السعودية للمياه
Saudi Water Authority